A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
A/40/184
E/1985/61
22 March 1985
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٨٤ من القائمة الأولية *
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت **
المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الوزير ، القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تتشرف اوروغواي ، بوصفها أمانة عامة مؤقتة لبلدان توافق آراء قرطاجنة ، بأن ترجو منكم التفضل باتخاذ اللازم نحو توزيع البلاغ الختامي للاجتماع الوزاري الثالث لآلية التشاور والمتابعة لبلدان توافق آراء قرطاجنة ، المرفق بهذه الرسالة ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة ، في اطار البند ٨٤ من القائمة الأولية للجمعية العامة والبند ٣ من جدول الاعمال المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ .

وقد اشترك في هذا الاجتماع ، المعقود في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية ، يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، المسؤولون عن الشؤون المالية في البلدان الموقعة على اتفاق آراء قرطاجنة وهي ، الارجنتين واكوادور واوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

(توقيع) اومبرتو غوبين الفيز
الوزير
القائم بالاعمال المؤقت

* A/40/50 و Corr.1.

** انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥/١٠١ .

../..

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

الاجتماع الوزارى الثالث لآلية التشاور والمتابعـــة لتوافـــق آراء قرطاجنـــة

بلاغ سانتـــو دومينغـــو ، ٧ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥

١- ان الوزراء المسؤولين عن الشؤون المالية في الأرجنتين واكوادور وأوروغـــواى والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا وكولومبيـــا والمكسيك ، المشتركين في الاجتماع الوزارى الثالث لآلية التشاور والمتابعة التي أنشأتها البلدان الموقعة على توافق آراء قرطاجنة ، والمعقود في سانتو دومينغو ، يومي ٧ و ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥ ، قد نظروا في التطورات التي حدثت منذ اجتماعهم في مار دل بلاتا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، بهدف مواصلة واستكمال استراتيجيات العمل المشـــترك الواردة في اتفاق آراء قرطاجنة وبلاغ مار دل بلاتا .

٢- ورحبوا باهتمام عميق بما أعرب عنه فخامة السيد الرئيس الدكتور سلفادور خورخي بلانكو ، معترفا بما يساور حكومته من قلق وبأهمية المسائل المشار اليها بالنسبـــة لاقتصاد الجمهورية الدومينيكية وشعبها ، وذلك في البيـــان الذى أدلى بـــه فـــي الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع الوزارى الثالث .

ألف - اعتبـــارات جديـــدة

٣- انتهت بعض بلدان أمريكا اللاتينية في الأشهر الأخيرة من وضع برامج لاعـــادة جدولة الديون الخارجية مع المجتمع المالي الدولي .

٤- ومن الضرورى أن تمتد الحدود والشروط التي أدخلت على هذه الجدولـــة الجديدة الى البلدان التي مازالت تقوم بعملية اعادة التفاوض بشأن ديونها ، والـــتي تشكل أدنى الشروط اللازمة للمفاوضات الجديدة القائمة ، بحيث تتفق والاشارات الواردة في توافق آراء قرطاجنة .

٥- ومع ذلك ، فان هذه الجدولة الجديدة للديون غير كافية ولا تؤدى الا الـــى ارجاء المشكلة ، نظرا لأن التفاوض مع المصارف التجارية ، من حيث طبيعتهـا الذاتية ، لا تتيح الفرصة لتناول المسائل ذات النطاق الواسع مثل مسؤولية المدينين والدائنين ، والتكيف المتوازن ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتنمية البلدان المدينة ، وتطور الاقتصاد الدولي والتجارة والأموال الدولية بما يمكن من ايجاد حل دائم لمشكلـــة المديونية .

Digitized by UNOG Library

٦- وبصفة عامة ، يعني التطبيق المستمر لبرامج التكيف القاسية المتواصلة التخفيض العنيف لمستويات الحياة المادية ورفاه الجماهير العريضة من سكان أمريكا اللاتينية .

٧- وفي كثير من البلدان لم تنخفض البطالة وتدهور مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي . وبلغت التوترات الاجتماعية مستويات خطيرة ، نظرا لعظم حجم عمليات التكيف المطبقة وسرعتها . ولن تسفر الجهود التي سوف تبذل في السنوات القادمة ، في كثير من الحالات ، الا عن العودة الى بلوغ مستويات الانتاج والدخل بالنسبة الى الفرد ونوعية الحياة التي سبق تحقيقها منذ عقد مضى .

٨- ان الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية لم يمتد الى بلدان أمريكا اللاتينية ، بل على العكس من ذلك ، تضاعف في تلك البلدان الأولى تطبيق التدابير الحمائية وتقييد التجارة والتمويل .

٩- وقد انخفض نقل الموارد المالية مرة أخرى في المنطقة فبلغ حوالي ٥٥ ٠٠٠ مليون دولار في السنتين الأخيرتين .

١٠- وانخفضت معدلات الفائدة في الفترة الأخيرة ، الا أن هذا الاتجاه مازال غير مدعم حتى الآن ، نظرا لاستمرار بقاء عناصر الزيادة على طلب القروض ، والضغط التضخمي في كثير من البلدان ، مما قد يؤدي الى ارتفاع جديد في معدلات الفائدة .

باء - الحوار السياسي

١١- ويرى الوزراء أنه مما لا غنى عنه تكرار الاعراب بحزم عن اقتناعهم بأنه لن يكون ثمة حل ثابت ودائم بالنسبة لمشكلة المديونية الخارجية ان لم يتفق بين حكومات البلدان المدينة والدائنة على اطار سياسي ملائم بالنسبة لمجموع هذه المسائل .

١٢- ونتيجة لذلك ، فانه من الضروري العمل على التغلب على بعض التحفظات التي اعربت عنها بعض الحكومات لتحقيق قيام حوار سياسي . وفي حالة تجاهل الحوار ستنشأ خطورة عدم الاستقرار البالغة في المنطقة كلها ، ليس على الصعيدين المالي والاقتصادي فحسب ، بل وعلى الصعيدين الاجتماعي والسياسي أيضا .

١٣- وتأسيسا على هذه التأكيدات ، فانهم يقررون خطة السير في طريق العمل على النحو التالي :

(أ) التقدم بموقف مشترك في الاجتماعات المقبلة للجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يومي

Digitized by UNOG Library

١٧ و ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وذلك بناء على ما تم الاتفاق عليه في سانتو دومينغو ، هذا الموقف الذى سيعلن عنه وسيعرض على الهيئتين المشار اليهما ، بعد ابلاغه الى مجموعة الأربعة والعشرين ؛

(ب) التوجه بعد عقد هذه الاجتماعات الى حكومات البلدان الرئيسية الدائنة بهدف توجيه الدعوة بصفة رسمية لاجراء حوار سياسي ؛

(ج) التوجه بشكل جماعي الى البلدان الصناعية المشتركة في اجتماع بون القادم ، وابلاغها بالمقترحات لتناول مشكلة الديون الخارجية في جوانبها المختلفة ؛

(د) توجيه نظر الرأى العام الدولي الى ضخامة المشكلة وما قد يترتب عليها من نتائج خطيرة ما لم تجر معالجتها في اطار سياسي ملائم ؛

(هـ) يتجاوز مضمون الحوار السياسي المقترح الجوانب المتصلة على سبيل الحصر باعادة تمويل الديون ، وينبغي أن يضم ، بالاضافة الى ذلك ، المقترحات الواردة في توافق آراء قرطاجنة . وفي هذا الصدد ، ستجرى الدراسات وتصاغ الموضوعات التي ستقدم للنظر فيها .

جيم - المتابعة

١٤- يتم تقييم هذه الاجراءات وغيرها مما يبدأ به اجتماع جديد لمجموعة توافق آراء قرطاجنة ، يحدد تاريخه عن طريق مشاورات تجرى مباشرة بعد انعقاد اجتماعات اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان/ابريل القادم .

١٥- وعقب هذا الاجتماع تستمر جمهورية أوروغواى الشرقية في العمل بوصفها الأمانة العامة المؤقتة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library